دور الجامعة في تحصين الشباب ضد الجريمة .

أ.م جاسم محمد حمزة
كلية القانون/ جامعة القادسية

م.م أمل عبد الحسن علوان
كلية التربية للبنات / جامعة القادسية

تاريخ أستلام البحث :- ٢٠١٥/٧/١٥ تاريخ قبول النشر :- ٢٠١٥/٩/٨

الخلاصة .

ان الأوضاع الحالية التي يعيشها المجتمع العراقي بشكل عام والشباب بشكل خاص وما ينطوي عليها من تحديات ومستجدات أدى الى نتائج سلبية على الشباب نجم عن ذلك وجود أزمة خلقت مشكلات عديدة أصبحت تشكل قلقا للمجتمع العراقي .

فأصبح الشباب العراقي يعيشون أزمة حقيقية تهدد بعواقب خطيرة ان لم تبذل الجهود الصادقة لتدارك الأمر ، ولعل ما نشاهده من مشكلات وانحرافات سلوكية وفكرية وتطرف ديني وفكري وارهاب مظاهر خطيرة لذلك .

وتعد الجامعات من أهم المؤسسات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية .

لذا فإن اسهام الجامعة في مجال تحصين الشباب ضد الجريمة ينبغي ان تنهض به بوسائل تمكنها كأداة صالحة لأداء وظيفتها والقيام بمهامها بشكل يتسق والسياسة الوقائية كهدف مرسوم لها من خلال الدور الذي تضطلع به .

وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها :

١. ان أغلب الجامعات العراقية يكاد يكون عملها أحادي الجانب كمؤسسة تعليمية مقتصرة على الجانب المعرفي وغائبة عن ذهنها الوظيفة الأساسية التي ينبغي ان تؤديها ألا وهي الوظيفة التربوية .

وفي ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة وضع الباحث مجموعة من التوصيات للجهات ذات العلاقة للاستفادة منها نذكر منها :

١. اضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب من تحصين أنفسهم ضد الجريمة ومعرفة السبل الناجعة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال .

المقدمة :

تنهض المجتمعات على مجموعة من القواعد دون سواها لأهميتها من خلال علاقتها بالانحراف والجريمة والعادات والتقاليد في ذلك المجتمع من ناحية ، وخطورة الخروج عليها من ناحية أخرى ، والجريمة ظاهرة اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر ، ومن مكان لآخر ، كما تختلف في نفس المكان باختلاف الزمان . لذا فإن الوقاية من الانحراف الجريمة وتحصين الشباب منها يتطلب وضع استراتيجية تضع في حساباتها كل الاحتمالات وتتوقع ما يمكن ان يحصل ، وتعمل على تحصين المحيط الذي يعيش فيه الفرد بشكل يسمح له التكيف والانسجام مع قيم وتقاليد المجتمع واعرافه.

وتعد المرحلة الجامعية المرحلة الحاسمة للشباب من حيث التطلع نحو مستقبل حياته المهنية والأسرية ، وفيها تتحدد الأهداف والسعي نحو تحقيقها في عالم متغير اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . مما ينعكس على الأمن النفسي للشباب ، ولا شك ان الشباب هو عدة المستقبل لأي مجتمع من المجتمعات يطمح نحو مستقبل أفضل ، فهو الرصيد الأساسي لكل أمة وعمادها المتين من القوى البشرية . وقطاع الشباب لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية من حوله ، لذلك فدوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها مما ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشبكة علاقاته الاجتماعية وانتماءاته [1].

ولقد كانت المؤسسة العلمية (الجامعة) الأكثر ملائمة في تحصين مجتمع هذه المؤسسة العلمية والتربوية بتحديد الدور الاخلاقي والتربوي الذي يساهم في تحقيق أهدافها.

اذ ان هناك ترابطا بين درجة التعليم واسلوب التنشئة ، فكلما ازدادت درجة التعليم زاد الميل نحو اسلوب التشجيع في التربية والتنشئة على القيم والمباديء التي تحظ على الابتعاد عن كل ما يخالف القواعد القانونية والاجتماعية .

ان دور الجامعة في تحصين الفرد بالقيم والأخلاق الحميدة يعني تزكية النفس ونجاتها من المهالك ، وكذلك الاهتمام بتنمية معارف الأفراد التي تحصنهم ضد الجريمة والانحراف من خلال الإلمام بأنواعها وكيفية ارتكابها والعوامل المسببة لها والعقوبات التي توقع على مرتكبيها سواء أكانت عقوبات قانونية أو اجتماعية وكذلك معرفة مواطن الخلل في المنظومة الاجتماعية وكيفية مواجهته .

ان الوسائل التي تستخدمها الجامعة في وقاية الأفراد من الوقوع في الانحراف والجريمة هو الذي يحدد درجة اسهامها في هذا المجال .

الفصل الأول / عناصر البحث الرئيسة .

المبحث الأول / مشكلة البحث وأهميته .

أصبح قطاع التربية والتعليم يشكل مسؤولية اجتماعية ووطنية وإنسانية كبرى، تعلق عليها المجتمعات أمالها، وتطلعاتها في بناء أجيالها ورسم صورة حاضرها ومستقبلها. وأصبح المجتمع ينظر إليها على إنها عملية استثمار وتنمية للموارد البشرية (٢) .وأن تكون أكثر فاعليةً وتأثيراً، ولاسيما أن عالمنا المعاصر يتسم بسمات متميزة، لعل من أبرزها التكامل وتراكمية العلم والمعرفة والتخطيط الشامل لكل نواحي الحياة. ويرتكز نجاح تحصين الشباب ضد الانحراف والجريمة على عوامل عدة، تبدأ من نوعية الإعداد الذي يتلقاه، ونوعية التدريب الذي تمارسه والتطورات المواكبة لسير العملية التربوية في المجتمع، من أجل تفعيل دورها، وزيادة تأثيرها في تحسين مستوى التعليم. وذلك لعوامل، أهمها:

١. التطور الذي حدث في العلوم الإنسانية عامة، والسلوكية خاصة.

٢. تزايد الاهتمام بالتربية، بوصفها أداة من أدوات التنمية.

٣. التجديد والتطور في النظام التربوي وما تمخض عنه من تطورات مهمة.

٤. التطور المهني للتربية بعدها أصبح التدريس مهنة وسيلتها النظرية وغايتها التطبيق [٣]

وتشكل الظروف الأمنية الراهنة نتيجة طبيعية لما مر به العراق من حروب مدمرة أثرت وبشكل مباشر على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما أفرزته من انعكاسات سلبية على الوضع النفسي للشباب ، ومدى قدرتهم على التكيف الاجتماعي السليم وتحاول من خلاله القوى المعادية اختراق القيم والعادات الأصيلة في مجتمعنا والتأثير في سلوك وتوجهات الشباب باعتبارهم ثروة الأمة وقوتها الضاربة .

ومما لاشك فيه ان تفشي السلوك الاجرامي بين الشباب في العراق وبسبب آثار الحروب المتتالية اعقبها الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والهجمة الإرهابية قد حفز واضعي السياسات الجنائية ومخططيها الى العناية بالوسائل الوقائية في الحد من مخاطر هذه الظاهرة على أمن المجتمع ومصالح أفراده وقبل وقوعها .

حيث أخذت مسألة الشباب في التصور والتصرف اهتماما خاصا وهو عدم اعتماد الصيغ التقليدية في التعامل مع فئة الشباب ، وانما هي مهمة وطنية ، لكي تأخذ الأجيال الشابة مكانتها في بناء المجتمع ، وهذا ابلغ معاني ودلالات السياسة الوقائية الهادفة الى تحصين الشباب ضد الجريمة .

ونتيجة لما يعيشه البلد من أوضاع غير طبيعية أخذ البعض من الشباب يمارس سلوكيات منحرفة كالركض وراء المودات والتقليعات بشكل ينافي الذوق ويفتقر الى الهدف الواضح ، وتعاطي المواد المخدرة للتخلص من وطأة المعاناة النفسية والعاطفية ...الخ .

وتأتي الجريمة وخروج البعض من الشباب الى مخالفة القوانين والأنظمة والأعراف الاجتماعية والاخلاقية ولعل في مقدمتها انخراط الشباب في مجاميع إجرامية نتيجة لضغوط اقتصادية و دينية وغيرها في مقدمة المشكلات الاجتماعية الأكثر خطورة ، حيث دلت الاحصاءات الجنائية الى ارتفاع معدلاتها وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تترك آثارها لفترة طويلة على الفرد والمجتمع .

ولقد تناولت هذه المشكلة دراسات وبحوث على المستويين العربي والعالمي منها دراسة قام بها أحمد العتيق وحاتم أحمد عام ١٩٩٥ اهتمت الدراسة بتحديد عوامل البيئة الفيزيقية والاجتماعية المهيئة للسلوك الاجرامي عند الشباب ، وتكونت العينة من ٧٠٠ شاب وفتاة ،٣٠٠ منهم شباب جامعي ، وتوصلت نتائج الدراسة عن ان سوء التوافق الأسري يترتب عليه انخفاض المساندة الاجتماعية والنفسية للأبناء ، ويمثل ذلك حرمانا نسبيا يمكن ان يزيد من احتمالية ارتكاب السلوك الاجرامي ، كما اجرى السيد عبد الرحمن الجندي عام ١٩٩٩ بحثا هدف الى التعرف على دوافع سلوك العنف لدى الشباب واشتملت الدراسة على ٤٠٠ شاب منهم ١٥٠ طالبا جامعيا وتوصل البحث الى نتائج مرتبة حسب أهميتها منها دوافع دينية ثم الدوافع الثقافية والاخلاقية ودوافع أسرية ثم الدوافع المدرسية ودوافع متعلقة بالجانب الاقتصادي واخيرا دوافع نفسية ، وعلى المستوى العالمي قام الباحث وليم مارتينز عام ٢٠٠٤ بدراسة حول سمات شخصية الارهابي بهدف تحديد ملامح شخصيته ومدى علاقة الارهاب ببعض المتغيرات النفسية مستخدما عينة كبيرة من الارهابيين منهم بعض الطلبة الجامعيين ، وقد اسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية دالة بين السلوك الاجرامي والاغتراب الاجتماعي لدى تلك العينة ، كما اجرى الباحث زينزيوا نكويني عام ٢٠٠٢ بدراسة تناول فيه الأسر المستهدفة بالعنف السياسي ، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال تطبيق استبيان شمل ٢٢٠ شاب منهم ٧٥ طالبا جامعيا ، وأسفرت نتائج الدراسة عن ان العنف السياسي يؤثر تأثيرا دالا في حياة الأسر ، حيث شهدت هذه الأسر تفككا وعدم تكامل اجتماعي لوحدة الأسرة في ظل غياب العدالة والمساندة من قبل المجتمع ،والاغتراب عن النظم السياسي وفقد الثقة بين افراد المجتمع وأنظمة الدولة [٤] .

وتناولت دراسات عراقية متعددة هذا الموضوع ، منها دراسة الكبيسي عام ١٩٩٢ التي هدفت الى معرفة الميل العدواني ضد الآخرين لطلبة الجامعة ضمت ١٦٠ طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان الميل العدواني لدى الطالبات أعلى منه عند الذكور[٥].

ودراسة الزبيدي عام ١٩٩٨ التي هدفت الى معرفة مستوى العدائية عند طلبة الجامعة في العراق وعلاقته بالقلق وكانت العينة من طلاب الصفين الأول والرابع وأظهرت نتائج الدراسة ان الطلاب لديهم مستوى عال من العدائية وعدم الانصياع والميل الى التزعم بالقوة ويتسمون بالقلق وعدم التوافق [٦] .

ولا يختلف الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الذي مر بتغيرات سياسية وحروب وحصار اقتصادي ثم دخل في دوامة الاحتلال وتغيير النظام السياسي وما أعقبه من انفلات أمني وتدهور الوضع الاقتصادي وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية بدوافع سياسية ومذهبية ومساندتهم للجماعات المسلحة للقيام بعمليات ارهابية يضاف الى ذلك عدم الجدية في الاهتمام بشريحة الشباب بشكل عام من الحكومات المتعاقبة بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ والطلبة الجامعيين بشكل خاص فيما يتعلق باحتياجاتهم اذا كانت اقتصادية أو نفسية ام كانت اجتماعية للحيلولة دون اعطائهم المبرر للتمرد او العصيان والانخراط في جماعات خارجة عن القانون وبالتالي خسارة المجتمع لهذه القوة البشرية التي تعد العمود الفقري لأي مجتمع .

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات على المستويين العربي والعالمي هناك عددا من الدوافع أو الأسباب التي تكمن خلف ظاهرة السلوك الإجرامي للشباب الجامعي :

١. عدم الوفاء باحتياجات الحياة الضرورية للشباب .
٢. عدم توفر فرص العمل وخاصة بعد التخرج .
٣. التكدس والازدحام في أماكن الإقامة أو السكن .
٤. الأعباء والضغوط الاقتصادية والنفسية والاجتماعية .
٥. تدني مستوى الرعاية الصحية والمشكلات التعليمية [٧].

وقد تطلبت هذه الحقيقة توفير أفضل صيغ الرعاية والتربية لجيل الشباب بدءا من مرحلة الطفولة وحتى مرحلة الشباب الناضج ، فهذه المراحل من عمر الانسان هي المراحل الأساسية التي تستجيب بدرجة عالية لصيغ وأساليب وفلسفة التربية والتوجيه والإعداد .

فإذا أهملت هذه الثروة ولم توجه التوجيه الصحيح ونشأت على الفساد والتخريب فإن الأمة تتعرض للدمار ، حيث ان هذه الأمة تحتاج الى طاقة كل فرد من أفرادها وكلما كان الشاب سليما من الناحية النفسية والخلقية والجسمية وكان توجيهه صحيحا فان العطاء الذي يقدمه لأمته يكون أساسا متينا لبناءها ، فالتقدم والازدهار لا يتم الا بنمو هذه الثروة نموا صحيحا واعيا ومدركا يبعدهم عن مزالق الاجرام ومخاطر الانحراف والجريمة .

ولقد تزايد **الاهتمام** بمشكلة الجريمة والعنف عند الشباب بشكل عام والشباب الجامعي بشكل خاص في أغلب بلدان العالم ، وهذا راجع الى تأكيد المسؤولين والعلماء والباحثين من الآثار السلبية الخطيرة للجريمة والعنف على الفرد والمجتمع من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مما يستلزم الحاجة الى مواجهتها والتعرف على سبل معالجتها .

وتأتي أهمية البحث في تحصين الشباب ضد الجريمة من مبررات عديد لعل من أهمها :

١. ان توجهات البحث تنسجم مع التوجهات الجنائية الحديثة في الاهتمام بوقاية المجتمع من الجريمة قبل التفكير بالوسائل العلاجية لمرتكبيها .

٢. ان هذه الدراسة تسير بشكل متوازي مع الاهتمام العلمي المتزايد في دراسة مشكلات الشباب في حقول علمية عديدة ، مثل علم نفس الشباب وعلم اجتماع الشباب ، إضافة الى اهتمام المؤسسات العلمية الدولية بعقد المؤتمرات المتخصصة بوقاية الشباب ضد الجريمة .

٣. ان جرائم الشباب تكشف عن نمط اجرامي يمثل أعنف وأخطر النماذج الاجرامية ، وأشدها خروجا على القانون والاعراف الاجتماعية ، حيث يعتمد الشباب في الغالب القسوة والمخاطرة في تنفيذ جرائمهم كالسطو والاغتصاب والتسليب .

٥. ان الشباب يشكلون نسبة ثلث الهرم السكاني ، وبالتالي فإن مشكلاتهم تصبح في مستوى يعكس معاناة المجتمع .

المبحث الثاني ـ مفاهيم البحث .

أولا . التحصين . Fortification

١. التفسير اللغوي .

حصن :حصن المكان يحصن حصانة ، فهو حصين : يعني المنع ، وأحصنه صاحبه وحصنه . والحصن :كل موضع حصين لا يوصل الى ما في جوفه ، وحصنت القرية إذا بنيت حولها . وتحصن إذا دخل الحصن واحتمى به . ودرع حصين وحصينة :محكمة ، وأصل الإحصان المنع ، والمحصن : القفل [٨].

وفي قاموس وبستر فإن كلمة (Fortification) تعني عملية تحصين ، أو عملية تقوية أو دفاع أو إسناد للدفاع عن المكان أو الموقع [٩] .

٢. التفسير الشرعي .

قال الله تعالى (وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم) الأنبياء ٨٠ ، فمن قرأ ليحصنكم فالتذكير للبوس ، ومن قرأ لتحصنكم ذهب الى الصنعة ، ومعنى ليحصنكم ليمنعكم ويحرزكم ، ومن قرأ لنحصنكم نحن ، الفعل لله عز وجل . وعلمناه صنعة لبوس أي سلاح لكم ليحصنكم من بأسكم وشدة وقع السلاح عليكم [١٠] .

وقال الله تعالى (محصنين غير مسافحين) النساء ٢٤، متزوجين غير زناة ، والإحصان إحصان الفرج وهو إعفافه . والمحصنات من نسائهم للمؤمنين تسهيلا وتخفيفا وذريعة لإنتشار كلمة التقوى وسريان

الأخلاق الإسلامية ، دون ان يتخذ ذلك وسيلة الى السقوط في أودية الهوسات ، ويغلب فسادهن على صلاحهم[١١] .

يقال أحصن الرجل إذا تزوج فهو محصن ، وأحصنت المرأة عفت ، وأحصنها زوجها فهي محصنة[١٢] ، والتحصين اصطلاحا يعني الوقاية .

ويتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم الوقاية (prevention)ويقصد بها الحماية والصيانة من الأذى . أما الوقاية من الجريمة فتفيد منع حدوثها قبل وقوعها بالتصدي للأسباب الجوهرية المسؤولة عن تكوين السلوك الاجرامي [١٣] .

وتعرف الوقاية كذلك هي (مجموعة من الاجراءات اللازمة للحيلولة دون ارتكاب الجريمة ، وتمكين فاعلها من تمرير أساليبه الخداعية ، وتجنيب المجتمع أضرارها . ويكون ذلك بالمراقبة والدوريات واتخاذ اجراءات الحصانة الذاتية للأفراد [١٤].

كما تعرف الوقاية هي (مجموعة من التدابير التي يجب ان تتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصة لدى الأفراد وذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل [١٥] .

وبمعنى آخر فإن مفهوم الوقاية من الجريمة في معناه العام هي كل جهد يبذل لدعم عملية الضبط الاجتماعي في اخضاع الفرد لقيم المجتمع وضوابطه ومعاييره السلوكية بما ينسجم معها [١٦].

أما الوقاية بمعناها الخاص فمن المعلوم جنائيا ان السلوك الإجرامي في غالبيته يتكون من خلال عملية تطويرية ، تبدأ عادة في مراحل الطفولة المبكرة ، لهذا فان العمليات الوقائية الخاصة ، يجب ان تتركز في مرحلتي الطفولة والشباب ، فمتى تطور هذا السلوك الى فعل مرتكب ، صعب وتعذر مواجهته بأساليب وقائية وتتمثل هذه الوقاية بالتشخيص المبكر للنوازع الإجرامية التي تبدو عند بعض الأفراد المعرضين للانحراف ودراسة ظروفهم والعمل على تحسينها ومعالجة الأسباب والعوامل التي أسهمت في تكوين سلوكهم ألانحرافي [١٧].

وفي ضوء ما سبق فإن مفهوم الوقاية والتحصين من الجريمة يتناول النشاطات المترابطة التالية:

١. تطويق أسباب النشاط الاجرامي قبل وقوعه .
٢. تطويق بعض البواعث الاجرامية في أطر واتجاهات مشروعة .
٣. أستئصال البواعث الاجرامية في مراحلها الأولى .

ثانيا . الشباب . The Youth

أتفق المختصون في العلوم الاجتماعية والنفسية بعدم وجود تعريف شامل لمفهوم الشباب ويضع التصنيف الخاص لهذه الفئة العمرية بين مرحلتي الطفولة والبلوغ ، فالشباب مفهوم حديث ارتبط بالثورة

الصناعية وظهور المجتمعات الحديثة وبناءا على ذلك فان مفهوم الشباب يختلف باختلاف الزمان والمكان والبلدان[١٨] .

واذا توقفنا قليلا لدى المجتمع العراقي نجد ان الشباب ليس أهم رأس مال لديه فحسب وإنما يشكل الشريحة الكبرى من السكان حيث بلغت نسبة الشباب من الذكور والاناث في عام ٢٠٠٩(٩,٣) مليون نسمة [١٩] .

ولكن برغم هذا نجد ان معدلات البطالة مرتفعة جدا بالاضافة الى ذلك ان المجتمع العراقي ينظر الى هذه الفئة على انها مجرد فئة عمرية ولكن بالحقيقة هي مفهوم اجتماعي ثقافي وحالة مجتمعية تربط الشباب بأدوارهم المتوقعة مجتمعيا [٢٠] .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم الشباب من خلال عدة اتجاهات منها :

١. الاتجاه البيولوجي : الذي يؤكد على الحتمية البيولوجية في تحديد الشباب على اعتبار انها مرحلة عمرية من نمو الإنسان والذي يكتمل فيه نضجه العضوي وكذلك العقلي والنفسي .

٢. الاتجاه السيكولوجي : حيث يرى هذا الاتجاه بان الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى بدأ من سن البلوغ وانتهاءا بدخول الفرد الى عالم الراشدين الكبار حيث تكون قد اكتملت عملية التطبيع الاجتماعي .

٣. الاتجاه السوسيولوجي : وينظر الى الشباب على اعتبار انه حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط أي ان هناك مجموعة من السمات والخصائص تميز هذه الفئة ، وتتميز مرحلة الشباب بخصائص جسمية وحركية وعضلية واجتماعية وانفعالية تميزها عن غيرها من مراحل النمو ، الا ان النمو الاجتماعي الذي يتسم بتقدير الشباب للقيم الأخلاقية وهذا مرتبط الى حد كبير بدور الأسرة الذي تقوم به من حيث ترسيخ القيم الأخلاقية [٢١] .

كما ان هناك اختلاف في تحديد سنوات الفئة العمرية لمرحلة الشباب ، فقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥. ٢٤ سنة ، ومنذ ذلك الحين فجميع الدوائر الرسمية الإحصائية في الأمم المتحدة تستخدم تلك الفئة العمرية في جميع الإحصاءات العالمية المتعلقة بالشباب . وهناك توجه يحصر تلك المرحلة بين ١٥.٢٥ سنة ، وهذا يتفق مع مفهوم المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة في ١٩٦٩ ، وهناك يرى ان مرحلة الشباب لا تتوقف عند سن الخامسة والعشرين بل تمتد الى سن الثلاثين [٢٢] .

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف فئة الشباب بأنها :

الفئة العمرية التي تمتد من ١٨. ٢٥ عاما وتتسم هذه المرحلة بعدد من الخصائص والقدرات البيولوجية والسلوكية والاجتماعية ، وتتحدد بداية هذه المرحلة ونهايتها على أساس طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع [٢٣] .

الفصل الثاني / دور الجامعة في تحصين الشباب ضد الجريمة .

المبحث الأول / دور الجامعة. The university role

تعد الجامعات من أهم المؤسسات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية .

فلم يعد ينظر الى الجامعة على انها بيت الحكمة أو منبر العلم وانما ينظر اليها على انها بيت الخبرة الذي يضم النخب الفكرية لمختلف قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية على اختلاف نشاطاتها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ان الجامعة معدة فعلا لأداء دورها في تحصين الشباب ضد الجريمة ؟ وهل هي في وضع يمكنها من تؤدي دورها الفعال في تنفيذ ستراتيجية تحجيم الإرادة الاجرامية أو الانحراف لدى الشباب ؟

ويمكن القول ان الجامعة يجب ان تتحمل الدور المناط بها في تقليل الإرادة الإجرامية لدى أفراد المجتمع بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص حيث ان الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا وجوهريا بالتربية والتعليم ، اذ بقدر ما تتغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والأستقرار والاطمئنان ، ويمثل النسق التعليمي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تؤدي دورا حيويا ومهما في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره.

ان دور الجامعة بمختلف درجاتها ، يكاد يكون الدور الأكثر تأثيرا في بناء وتكوين الجانب السلوكي للشاب ، ولكن الملاحظ ان أغلب عمل هذه الجامعات يكاد يكون أحادي الجانب كمؤسسة تعليمية مقتصرة على جانب المعرفة وغائبة عن ذهنها الوظيفة الأساسية التي ينبغي ان تؤديها ، ألا وهي الوظيفة التربوية ، وهذا خطأ شائع ربما أسهم في عزلة الجامعة عن مجتمع الطلبة ، فعندما يكون دور الجامعة مقتصرا على الجانب المعرفي والتحصيلي فإنها تفقد خاصيتها كمؤسسة تربوية ، لأن عملية بناء الشخصية لا تقتصر فقط على ان يتعلم الانسان الجانب المعرفي ، بل وان تغني كل جوانب شخصيته الاجتماعية والنفسية .

ولكي تنجح الجامعة في مهامها التربوية لابد من ان يكون دورها مكملا لدور الأسرة والمجتمع ومتفاعلا معهما . ويمكن للجامعة عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني من ايجاد حلول مناسبة للكثير من المشكلات التي تعكر التكيف الاجتماعي والنفسي للشباب.

وتستطيع الجامعة تحصين الشباب ضد الجريمة من خلال عقد الندوات والمحاضرات وتهيئة برامج تعمق الوعي القانوني ومخاطر الجريمة وجميع مظاهر الانحراف وتحديد أوقات مناسبة ، كما يمكن الاستعانة بالمختصين في مجال التربية وعلم النفس والاجتماع والقانون والشريعة لهذه الغاية

كما ينبغي على كل جامعة ان تضع برنامجا لاعداد طلبتها يهدف الى اتاحة فرص تعليمية متميزة يمكن لها ان تحصنهم من الوقوع في مهاوي الانحراف والجريمة وهذا يتطلب عدد من المحاور :

١. المحور الأكاديمي : ويعتمد على تزويد الطلبة ممن لديهم الاستعداد ليصبحوا قادة نتيجة تطبيق اختبارات خاصة عليهم في الفصل الدراسي الأول من التحاقهم بالجامعة بأحدث المعارف من خلال مناهج تنافسية وأعضاء هيئة تدريس والمكتبات .

٢. محور تنمية المهارات الحياتية والقيادية : ويتطلب ذلك اخذ عينات مختارة من الطلبة حيث يعلموهم على تحمل المسؤولية والعمل بروح الفريق الواحد وادارة الوقت وحل المشكلات وغيرها بالاضافة الى التكنلوجيا واتقانهم الاتصالات في اللغة العربية والانكليزية واخضاعهم لدورات داخل وخارج الجامعة .

٣. محور الأخلاق والقيم والتعلم بالقدوة : ويركز هذا المحور على دعم احترام الوقت واحترام العمل وتقبل واحترام الآخر والصدق والصراحة والتعبير عن الرأي ويتم التأكيد على هذه القيم من خلال الممارسة اليومية والمثل الأعلى والتقييم المستمر [٢٤] .

ولهذا فإنَّ أغلب البلدان أدركت أثر التعليم ومكانته وأهميته في مجال التقدم والنهوض والتأثير فاهتمت به اهتمأما كبيراً، ليس على مستوى بلدانها فحسب، بل على مستوى بلدان العالم. فالنظام التربوي، باَعتباره قوة وتنظمياً وعلاقات يتمثل في سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وفي مستوى أدائهم لابد أن يتفاعل ويتفعل بحركة المجتمع [٢٥] .

وفي عصرنا الحالي هناك ثلاثة جوانب يتطلبه الفرد المعاصر من الجامعة وهي:

أ. نظام اجتماعي متطور يفتح مجالاً للابداع والتغيير.

ب . التكامل والمرونة والتنوع في التركيبات الإجتماعية.

ج – إطار اجتماعي يوفر المهارات والمعارف الضرورية للمعيشة في عالم تكنولوجي متقدم[٢٦].

فالتقدم في التعليم يعتمد الى حد بعيد على مؤهلات وكفايات الهيئة التعليمية عامة، وكذلك على

الصفات الفنية والإنسانية للمدرس. لهذا أوصت (اللجنة المشتركة). بوجوب تصميم السياقات والتسهيلات الأخرى المناسبة للجامعات، لتتمكن بواسطتها من الاطلاع على أخر ما توصل إليه العلم بكل ما يتعلق بموضوعات تخصصاته، أكانت في مجال مضمون المادة أو أساليب التدريس(٢٧) .

وخلاصة القول ان الجامعة في أي مجتمع لا يمكن ان تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية وبيئته من ناحية أخرى ،وقد اعترف العديد من الباحثين بعلاقة التعليم الجامعي بالتنفيذ والتقدم الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات ويزكيان روح الابتكار والابداع لدى الفرد ومن هنا تبرز أهمية الجامعة في خلق الشباب القادر على النهوض والتطور [٢٨] .

المبحث الثاني / دور الهيئة التدريسية . Staff of the instructor

بطبيعة الحال ان التحديات التي تواجه المجتمع العراقي تفرض نوعاً من المطالب على المؤسسة التعليمية التربوية بصورة عامة، وعلى الهيئة التدريسية بصورة خاصة، لكي تستطيع جمع متغيرات العصر وسماته، وتصبح عصريةً، ومواكبةً للتغيُّرات والتطورات وأن تأخذ بتفعيل دورها المتميز، الذي يكون بمستوى متطلبات العصر وتحدياته. الى جانب أن أهمية المدرس، لم يؤكدهاً المختصون والمربون فحسب، بل أكدتها الكثير من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية العالمية والعربية. فقد أكدت منظمة اليونسكو، من خلال مؤتمرها المنعقد في باريس عام (١٩٦٦)، على إن تقدم التربية يعتمد بشكل كبير على مؤهلات الهيئة التدريسية، وعلى المزايا الانسانية والتعليمية والفنية للمدرسين [٢٩] . الى جانب ما تمخض عن المؤتمر الفكري الخامس للتربويين العرب، الذي انعقد عام(١٩٩٣) في بغداد، من توصيات تدعو لتطوير معارف الهيئات التعليمية ورفع كفاياتها، وتنمية اتجاهاتها بما يسهم بتفعيل مستوى أدائها ونواتج العملية التعلمية [٣٠] ، فالدور التربوي يكمن في العملية الواعية التي ترمي الى توجيه النتائج الإجتماعية وتزايد التنوع في الأدوار الإجتماعية الناجم عن تعقيد التنظيم في المجتمع. فالهيئة التدريسية بهذا المفهوم هي جمع لمواصفات عديدة ومقومات مختلفة ومطالب شاملة تعدُّ وليدة هذا العصر [٣١]. وإن دورها في مسار التغيير، لايزال ينطوي على العديد من العقبات الإجتماعية والإقتصادية والحقوقية والثقافية التي بات من الواجب المساهمة الفعالة في حلها، للدخول في عملية التغير الكبرى [٣٢]. وإن ثروات الأمم لا تقدر بما لديها من السكان بل بما يتوافر لها من قوى بشرية مؤهلة. فإذا أردنا أن نصل الى مجتمع متوازن منسجم بين جماعاته وطوائفه المتعددة، أدركنا أهمية دور التربية والمربين مَّمن يلعبون الدور الأساسي في كل تغيير يطال المجتمع ويساهم في تكوين صورة عن مجتمع المستقبل الذي نريده لأبنائنا. ويحتم هذا إلقاء الضوء على المشاكل التي تعترض طريق الهيئة التدريسية في التدريب والتأهيل، مَّما يحول دون قيامها بدورها الفعال، ويتطلب هذا منا جملةً من التغيرات في مجال التربية والتعليم

والاقتصاد والسياسة والقوانين. ولقد أفرزت نتائج العديد من الدراسات الميدانية أن اتساع الأفق المعرفي والثقافي للهيئة التدريسية يساعدها على توفر أفضل الأجواء للتعليم. فالمدرس الذي يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة يكون أكثر فاعلية في إحداث تغييرات نحو الأفضل في تنفيذه عملية التأثير في تشكيل شخصيات الطلاب.

والهيئة التدريسية هي كل من يعمل في مجال التربية والتعليم في مدارس ومعاهد وكليات وجامعات ، كون دوره مكملا لدور الأسرة في التربية والتوجيه والرعاية والتحصين ضد الجريمة والانحراف فهو عماد العملية التربوية ، وأهم ركن من اركانها ، ويتوقف على صلاحه صلاح ونجاح بقية اركان وعناصر العملية التربوية والتعليمية من منهج دراسي وطريقة تدريس ووسائل تعليمية ....الخ ، فهو دور لا يقتصر على توصيل المعلومات الى الطلبة وضبط النظام داخل الفصل الدراسي بل يتعدى ذلك الى الاسهام في احداث التغيير الشامل في شخصية طلابه وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وميولهم واتجاهاتهم المتسقة مع الحياة الجادة المنتجة المستقرة [٣٣].

كما وتعتبر مسؤولية التدريسي جزء مهم في اسهامه في تحصين الطلبة ضد الانحراف والجريمة من خلال تهذيب اخلاقهم وتقوية ارادتهم ومعنوياتهم ووازعهم الديني والخلقي وانتمائهم الى مجتمعهم ، وبعث الأمل في نفوسهم ، وملىء اوقات فراغهم بما ينفعهم وينفع مجتمعهم ، ومساعدتهم على التغلب على مشكلاتهم وتنبيههم الى ما فيه خير الدنيا والآخرة ، وتنفيرهم عن كل ما هو ضار بمجتمعهم ، واكسابهم الولاء للفضيلة والحب والمعروف والأداء الحسن في اعمالهم ، والتعلق بالنظام والاعتياد عليه .

ولكي يقوم التدريسي بالدور المتوقع منه في مجال التحصين ضد الجريمة والانحراف لا بد ان يتصف هو نفسه بالإيمان القوي بالله والاستقامة والالتزام بتعاليم الدين وقيمه واخلاقه وان يترجم ذلك الى عمل وبناء وسلوك ويكون قدوة صالحة يتحلى برجاحة العقل وعمق التفكير والثقافة الواسعة والتعمق في مجال تخصصه والشخصية القوية المؤثرة والروح الاجتماعية العالية ، وبالرسالة التعليمية التي عليه ان يؤديها اتجاه طلابه واتجاه مجتمعه واتجاه العلم وغير ذلك من الأمور التي تمكنه من القيام بدوره بنجاح [٣٤] .

المبحث الثالث / دور مراكز البحث . Centers of the research

ان مكافحة الجريمة وتحصين الشباب ضدها لا يمكن ان يتم فقط من خلال عمل علاجي أو وقائي عام ،بل يتطلب وضع خطط خاصة بكل نوع من أنواع الجرائم التي يتعرض لها أفراد المجتمع .

كما ان تحصين الشباب من أية ظاهرة مرضية يمكن ان تشكل خطرا عليهم ، لا تتم إلا وفق أساليب البحث العلمي والتشخيص الصائب لها ، وهذه المهمة يمكن ان تقوم بها مراكز البحث العلمي

الاجتماعية والنفسية والتربوية والجنائية في الجامعة والتي تتطلب الكثير من المهارات والاستعداد الاكاديمي لممارستها . ولا تخلو هذه البحوث من المشكلات المهنية والعملية التي تواجه الباحثين عند تنفيذ دراساتهم . وتشكل الظروف الاجتماعية الصعبة والمشكلات التي يعاني منها المجتمع كالبطالة والفقر والجريمة أساسا للدراسة ، ومن خلال البحوث العلمية يمكن وصف أية ظاهرة والتعرف على أبعادها ، وبالتالي وضع الأسس السليمة للحد منها والسيطرة عليها وفق أسس علمية مدروسة [٣٥] .

كما يمكن لمراكز البحث العلمي ان تقوم بحملة مكثفة من الندوات والمؤتمرات العلمية اضافة الى توجيه الباحثين والمختصين بشؤون الجريمة والشباب لتشخيص أسباب هذه المشكلة التي يعاني منها بعض الشباب والتثقيف بفداحة الخسائر المترتبة عليها ، وبيان ما يمكن ان تقدمه من استشارات للوقاية من ظاهرة الجريمة عند الشباب .

وعليه فقد أصبح البحث العلمي الحجر الأساس في دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل عام وظاهرة الجريمة بشكل خاص والتخطيط لسبل الوقاية منها في المجتمعات المعاصرة .

وبدأت الدول تدرك ان السيطرة على الجريمة وتحصين المجتمع ضدها لا يمكن ان يتم دون اعارة البحث العلمي في المؤسسات التربوية والتعليمية بصورة عامة والبحث الجنائي بصورة خاصة أهمية كبرى في سبيل الوقوف على أسباب السلوك الاجرامي ومعالجته [٣٦] .

ومن هنا يتضح دور البحث العلمي رغم أهميته البالغة في رسم السياسات الوقائية واستراتيجيات المكافحة ، الا أنه ما يزال يواجه جملة من الصعوبات المادية والبشرية والتنظيمية والمنهجية في العراق ومنها :

١. قلة الكوادر العلمية البحثية العاملة في مجال البحث الجنائي والاجتماعي مضافا اليه ضعف الدعم المالي لإجراء البحوث الميدانية مقارنة بالدعم المالي لدول العالم في هذا المجال .
٢. ضعف التواصل والتعاون بين المخططين الجنائيين والعاملين في ميدان الجريمة والانحراف ،والباحثين العلميين والاكاديميين في الجامعات والمؤسسات العلمية [٣٧] .
٣. عدم اهتمام المؤسسات الحكومية ذات الشأن بتطبيق نتائج البحوث العلمية المتخصصة في السياسة الجنائية المنجزة في الواقع العملي والاستفادة منها في الوقاية من الجريمة .
٤. ضعف التعاون أو عدمه بين الباحثين المتخصصين في الدراسات الميدانية في المجال الجنائي وبين السلطات الأمنية فيما يخص الاحصاءات المسجلة للجرائم للاستفادة منها بذريعة (الأسرار الأمنية) .

المبحث الرابع / دور التشريع العراقي . The Iraqi's legislation

تحظى المؤسسة التعليمية في كل المجتمعات البشرية بأهمية كبيرة في مجال تشخيص بوادر الانحلال في سلوك الأحداث والشباب باعتبارها تجربة اجتماعية لاختبار شخصية الفرد خارج أطار الأسرة حيث تقع فيها بعض الممارسات الخطيرة التي تؤشر وجود اضطراب في الشخصية ومنها مثلا التسرب الدراسي والاعتداء على بعض الطلاب كعلامة خطيرة دالة على الانحراف الاجتماعي اذ انه بهذه التصرفات تفتح أمامه أبواب الانحراف والجريمة .

ومهمة التشريع هو تنظيم الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع بما يجعل اشباع حاجاتهم وفق الطرق المشروعة في كافة المجالات ، وفي أطار التشريع الجنائي فإن المصالح التي يستهدفها المشرع هي وضع أفضل درجات الحماية لها ،فإنه يجرم الأفعال والنشاطات التي تمس هذه المصالح واقرار العقوبات اللازمة لها [٣٨] .

ولقد أكد القانون العراقي على الكثير من الأساليب الوقائية التي تؤمن حماية الأحداث والشباب من ممارسة الانحرافات السلوكية داخل المؤسسات التعليمية التي تقود الى وقوعهم في شرك الجريمة ، ويمكن ملاحظة ذلك في المباديء التي نص عليها أصلاح النظام القانوني وكذلك قانون رعاية الأحداث والتي تسعى الى ايجاد نظام متكامل يستند الى أسس علمية لا يقتصر على معالجة الحدث الجانح ، وانما يسعى ايضا الى وقايته من الجنوح وشموله بالرعاية اللاحقة لمنعه من العودة الى الجريمة .

حيث أكد قانون رعاية الأحداث النافذ رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ على سبل الوقاية من انحراف الأحداث عبر ما يأتي :

أولا. الاكتشاف المبكر : ويقصد به تشخيص الأحداث المشكلين والعمل على حل مشاكلهم قبل ان تتفاقم وتؤدي بهم الى هاوية الجنوح ، ويتحقق ذلك من خلال توسيع اطار مساهمة مسؤولية المنظمات الجماهيرية والمهنية وادارات المدارس في مجال الرعاية النفسية والاجتماعية الواقية من الجنوح .

حيث تقوم وزارة الصحة بإنشاء مكتب للخدمات النفسية والاجتماعية في مركز كل محافظة يعنى بدراسة ومعالجة الأحداث المشكلين أو المعرضين للجنوح الذين يحالون اليه من إدارات المدارس أو أي جهة أخرى ، حيث يتولى المكتب المذكور طبقا للمادة (١٧ . ١٨) من قانون رعاية الأحداث اجراء الفحص الطبي والنفسي والبحث الاجتماعي للحدث بطلب من ادارة المدرسة .

ويبدو من واقع الحال ان مهام هذه المكاتب هامشية حيث تجري انشطتها بشكل رتيب لا يحقق الهدف من إنشاءها .

ويعين طبقا للمادة (٢١) من القانون المذكور في كل مدرسة باحث اجتماعي يكون مسؤول عن تشخيص الأحداث المشكلين ويعمل على حل مشاكلهم بالتعاون مع مكتب الخدمات النفسية والاجتماعية .

كذلك أولى القانون المنظمات الجماهيرية دورا في الاكتشاف المبكر حيث أوعز القانون الى ضرورة اهتمامه بانشاء لجان في مجال الاستشارات الأسرية بشأن العلاقات الزوجية وتربية الأطفال وحل ومشاكلهم وكذلك حمايتهم حيث تتولى :

١. المساهمة بالاشراف لرعاية الأحداث في الأسر البديلة في حالة سلب الولاية .
٢. مساعدة الادارة في تشخيص الأحداث المشكلين ومعالجتهم .
٣. مساعدة الجهات المختصة في انجاح مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة .
٤. توفير الجو الأسري المناسب للأحداث الجانحين .
٥. التعاون مع شرطة الاحداث في تشخيص الأحداث المشكلين أو المعرضين للجنوح والاخبار عن الآباء الذين يسيئون معاملة الحدث داخل الأسرة .

ثانيا. مسؤولية الأولياء وسلب الولاية : حيث نصت المواد (٢٩ . ٣٨) من القانون بفرض عقوبات على الولي اذا ما أهمل رعاية الحدث اهمال أدى به الى التشرد أو انحراف السلوك أو ارتكاب الجريمة ، أو شجع على ذلك ، وأقر القانون سلب الولاية من ولي الحدث اذا حكم عليه بجريمة من الجرائم المخلة بالأخلاق أو الآداب العامة وخاصة جرائم البغاء (٣٩) .

الاستنتاجات . Conclusions

١. ان أغلب الجامعات العراقية يكاد يكون عملها أحادي الجانب كمؤسسة تعليمية مقتصرة على الجانب المعرفي وغائبة عن ذهنها الوظيفة الأساسية التي ينبغي ان تؤديها ألا وهي الوظيفة التربوية .
٢. ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومراكز البحث العلمي داخل الجامعة.
٣. عد تطبيق نتائج وتوصيات الدراسات الميدانية على أرض الواقع من قبل المؤسسات الحكومية ذات الصلة بهذه الدراسات للاستفادة منها في مكافحة الجريمة قبل استفحالها .
٤. عدم جدية الحكومات المتعاقبة في معالجة مشكلات الشباب العراقي بشكل عام والشباب الجامعي بشكل خاص سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم نفسية .

التوصيات . Recommendations

١. اعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة يكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر واضافة ما هو ضروري .
٢. اضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب من تحصين أنفسهم ضد الجريمة ومعرفة السبل الناجعة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال .

٣. تنظيم محاضرات تثقيفية تدور حول مشكلات الشباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية وكيفية مواجهتها . كذلك تعليمهم لمهارات الحياة والمهارات الاجتماعية من خلال ورش عمل.

٤. عقد لقاءات ودية بين الشباب الجامعي والأساتذة الجامعيين والعمداء لتقليل حجم الأخطاء غير المقصودة ومن ثم ازالة سوء الفهم بين الطرفين .

٥. القاء محاضرات حول مخاطر الاستخدام السيء للحواسيب والانترنت والقنوات الفضائية .

٦. القاء محاضرات من قبل متخصصين حول أهمية التمسك بتعاليم الدين والعبادات ، كوقاية أساسية من سلوكيات الانحراف والجريمة .

٧. تكثيف البحث العلمي في أسباب اجرام الشباب بشكل عام والطلبة الجامعيين بشكل خاص وطرق الحد منه ، ودعم الباحثين في هذا المجال ماديا ومعنويا وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها ، والاستفادة من نتائج البحوث في رسم سياسة فعالة لوقاية الشباب وتحصينهم ضد الجريمة .

٨. تنمية الشعور بالمسؤولية لطلبة الجامعة وغرس القيم المرتبطة بالزمالة والصداقة بين طلبة الجامعة .

٩. اتخاذ التدابير الأمنية للحد من ظاهرة انتشار تعاطي المواد المخدرة لما لها من أثر هدام على شخصية ونفسية الشباب.

الهوامش . Footnotes

. القرآن الكريم .

١. د.تهاني محمد عثمان ود. عزة محمد سليمان : العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧،ص٣) .

٢. علي السلمي :ادارة الأفراد والكفاءة الانتاجية ، مكتبة غريب ،القاهرة ،١٩٨٦،ص.٧

٣. عبد الله محمد وآخرون : اعداد المعلم وتدريسه . دراسة تقويمية ،الكويت ، ١٩٨٩، ص٤٥ .

٤. د.تهاني محمد ود. عزة محمد سليمان : العنف لدى الشباب الجامعي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠٧ ، ص٣٩ـ٤٥

٥. وهيب مجيد الكبيسي : قياس الميل العصابي لدى طلبة الجامعة ،الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ، بغداد ، ١٩٩٢،ص١٢٠

٦. عبد السلام جودت الزبيدي : العدائية وعلاقتها بمستوى القلق ودخل الأسرة لطلبة الجامعة ، اطروحة دكتوراه،جامعة بغداد ،١٩٩٨،ص٥٦

٧. محمد عبد الرحمن الجندي : دراسة تحليلية ارشادية لسلوك العنف لدى طلبة الجامعة ، مجلة الارشاد النفسي ،ع١١،مركز الارشاد النفسي ،القاهرة ،١٩٩٩ ،ص٤٨

٨. ابن منظور : لسان العرب ،ج١٣،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،دار صادر ،بيروت ،١٩٩٧، ص١١٩.١٢١

٩. Webster, N.: Third New International Dictionary, U.S.A, The Lake side press, 1959,p453

١٠. كمال مصطفى شاكر : مختصر تفسير القرآن للطباطبائي ، ط١، قم ، ١٤٢٤هـ ، ص٣٨٩
١١. كمال مصطفى شاكر : مختصر تفسير القرآن للطباطبائي ، ط١، قم ، ١٤٢٤هـ ، ص١٣٣
١٢. الرازي : مختار الصحاح ،دار صادر،بيروت،١٩٨٣،ص١٤٠
١٣. Flew Antony : The stication of punishment ,in Herbert Hart , punishment and responsibility, oxford university press,1968,p221.
١٤. عبد الحكيم عباس : إجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها ، منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ،١٩٩٢،ص١٤
١٥. طلعت ابو زهرة :دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة ،مجلة الدفاع الاجتماعي ،ع٤،اصدار المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،١٩٨٢،ص٥٠
١٦. طاهر جليل الحبوش: الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة ، بحث مقدم الى الندوة العربية "الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل معالجتها "، مركز الدراسات العربية للبحوث الأمنية ، ،تونس ،١٩٩٩، ص١٢٤
١٧. أحمد فتحي سرور :أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٢، ص٢٦١
١٨. محمد حسنين العجمي :الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية ،ط١،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،ب ت ، ص٨٠
١٩. الأمم المتحدة : صندوق التنمية البشرية ،٢٠٠٩،ص٥٤
٢٠. مينا رعد خيون : الجامعات ودورها في تأهيل الشباب لتحمل المسؤولية المجتمعية ،مجلة كلية التراث الجامعة ،ع١٦،بغداد ،ب ت ،ص١٣١
٢١. محمد عبد القادر: دور الشباب في التنمية ، منشأة المعارف، الاسكندرية ،١٩٩٠،ص٢٥
٢٢. راشد بن سعد : أزمة الشباب الخليجي واستراتيجية المواجهة ، ط١،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،٢٠٠٤،ص١٠.٩
٢٣. رحاب السعدي : الأسرة والعنف عند الشباب ، فلسطين ، ٢٠٠٧، ص١٠
٢٤. د.عدنان ياسين : وشهباء خزعل ،الشباب العراقي والمتغيرات المجتمعية ، الملتقى العربي الأول . دور الشباب في التنمية البشرية ، بيت الحكمة ،بغداد ،ب ت ، ص٣٧٨
٢٥. عفيفى محمد الهادي : في أصول التربية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،١٩٧٩،ص٣٨٨ .
٢٦. (University of Chicage peter David-E-The Politis of Modernization Chicago.The press1969-p65).
٢٧. منظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو . اللجنة المشتركة، مكانة المعلمين وثيقة لتطويرها، ترجمة فخري رشيد، مكتب التربية لدول الخليج، جامعة قطر، مركز البحوث التربوية،١٩٨٤، ص١٨-٤٢
٢٨. محمد حسنين العجمي :الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية ،ط١،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،ب ت ،ص٨٠
٢٩. فوزي بلاط : اعداد معلمي المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية (دراسة مقارنة) ،ترجمة عمر حسن ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،١٩٨٦،ص.٢٠٦
٣٠. التقرير الختامي والتوصيات للمؤتمر الفكري الخامس للتربويين العرب ، الأمانة العامة ،بغداد ،١٩٩٣،ص.٩

Lewis-Arthur –W.The Theory of Economic Growth london-1963.P77 .٣١
٣٢. عزيز حنا: دراسات وقراءات نفسية وتربوية،ج١ط٢، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤، ص٤٦ .
٣٣. مصطفى العوجي :الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ، دار النشر بمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، ١٩٨٧،ص٦٦ .
٣٤. د.فراس ياوز :عبد القادر ود.تميم طاهر : دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الانحراف والجريمة ، مجلة القانون المقارن ،ع٦١، بغداد ،٢٠٠٩، ص١١..١٢
٣٥. د.فراس ياوز د.تميم طاهر: دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الجريمة والانحراف ،ع٦١،مجلة القانون المقارن ،٢٠٠٩، ص١٢ .
٣٦. محمد يوسف بدر الدين : مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، ،م٢٢،ع٢.١ ، القاهرة، ١٩٧٩،ص.٥٣
٣٧. د.فراس ياوز د.تميم طاهر: دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الجريمة والانحراف ،ع٦١،مجلة القانون المقارن ،٢٠٠٩، ص.٢٥
٣٨. فاضل زيدان : الاعتداءات الواقعة على المؤسسات المالية ووسائل حمايتها ،منشورات مديرية الشرطة العامة ،مطبعة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨١،ص.١٤
٣٩. قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ،الباب الثالث ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٨٣ .

المصادر العربية . Arabic References

. القرآن الكريم .
١. ابن منظور : لسان العرب ،ج١٣،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،دار صادر ،بيروت ،.١٩٩٧
٢. الأمم المتحدة : صندوق التنمية البشرية ،٢٠٠٩ .
٣. أحمد فتحي سرور :أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٢.
٤. تهاني محمد عثمان: العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧ .
٥. راشد بن سعد سعد : أزمة الشباب الخليجي واستراتيجية المواجهة ، ط١،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،٢٠٠٤
٦. رحاب السعدي : الأسرة والعنف عند الشباب ، فلسطين ، ٢٠٠٧ .
٧. الرازي : مختار الصحاح ،دار صادر ،بيروت،١٩٨٣ .
٨. طاهر جليل الحبوش : الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة ، بحث مقدم الى الندوة العربية "الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل معالجتها "، مركز الدراسات العربية للبحوث الأمنية ، ،تونس ،١٩٩٩
٩. طلعت ابو زهرة :دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة ،مجلة الدفاع الاجتماعي ،ع٤،اصدار المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،١٩٨٢
١٠. عبد الحكيم عباس : اجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها ، منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ،١٩٩٢

١١. عبد السلام جودت الزبيدي : العدائية وعلاقتها بمستوى القلق ودخل الأسرة لطلبة الجامعة ، اطروحة دكتوراه،جامعة بغداد ،١٩٩٨

١٢. عبد الله محمد وآخرون : اعداد المعلم وتدريسه . دراسة تقويمية ،الكويت ، ١٩٨٩ .

١٣. عدنان ياسين : وشهباء خزعل ،الشباب العراقي والمتغيرات المجتمعية ، الملتقى العربي الأول . دور الشباب في التنمية البشرية ، بيت الحكمة ،بغداد ،ب ت .

١٤. عزيز حنا : دراسات وقراءات نفسية وتربوية،ج١ط٢، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤ .

١٥. عفيفى محمد الهادي : في أصول التربية، القاهرة، مكتبة الانجلوا المصرية،١٩٧٩ .

١٦. علي السلمي : ادارة الأفراد والكفاءة الانتاجية ، مكتبة غريب ،القاهرة ،١٩٨٦

١٧. فاضل زيدان: الاعتداءات الواقعة على المؤسسات المالية ووسائل حمايتها ،منشورات مديرية الشرطة العامة ،مطبعة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨١ .

١٨. فراس ياوز عبد القادر :عبد القادر ود.تميم طاهر : دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الانحراف والجريمة ، مجلة القانون المقارن ،ع٦١، بغداد ،٢٠٠٩

١٩. فوزي بلاط : اعداد معلمي المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية (دراسة مقارنة) ،ترجمة عمر حسن ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،١٩٨٦

٢٠. كمال مصطفى شاكر : مختصر تفسير القرآن للطباطبائي ، ط١، قم ، ١٤٢٤هـ

٢١. محمد حسنين العجمي :الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية ،ط١،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،ب ت .

٢٢. محمد عبد الرحمن الجندي : دراسة تحليلية ارشادية لسلوك العنف لدى طلبة الجامعة ، مجلة الارشاد النفسي ،ع١١،مركز الارشاد النفسي ،القاهرة ،١٩٩٩ .

٢٣. محمد عبد القادر : دور الشباب في التنمية ، منشأة المعارف، الاسكندرية ،١٩٩٠ .

٢٤. محمد يوسف بدر الدين : مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، ،م٢٢،ع٢.١ ، القاهرة، ١٩٧٩ .

٢٥. مصطفى العوجي :الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ، دار النشر بمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، ١٩٨٧

٢٦. منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو . اللجنة المشتركة، مكانة المعلمين وثيقة لتطويرها، ترجمة ٢٧. فخري رشيد، مكتب التربية لدول الخليج، جامعة قطر، مركز البحوث التربوية،١٩٨٤.

٢٨. مينا رعد خيون : الجامعات ودورها في تأهيل الشباب لتحمل المسؤولية المجتمعية ،مجلة كلية التراث الجامعة ،ع١٦،بغداد ،ب ت .

٢٩. وهيب مجيد الكبيسي : قياس الميل العصابي لدى طلبة الجامعة ،الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ، بغداد ، ١٩٩٢.

٣٠. التقرير الختامي والتوصيات للمؤتمر الفكري الخامس للتربويين العرب ، الأمانة العامة ،بغداد ،١٩٩٣ .

. قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ،الباب الثالث ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٨٣ .

. المصادر الأجنبية . **Foreign References**

1- Flew Antony ; The stication of punishment and responsibility , Oxford university press, 1968 .
2- Lewis Arthur ;The theory of economy grouth , London ,1963 .
3- Peter David ; The Politics of modernization Chicago ,The university of Chicago press , 1969 .
4- Webster ,N ; Third New International Dictionary , USA , The lake Side Press ,1959 .

The role of the university in the youth immunization against crime .

Conclusion .

The current situation of Iraqi society in general and youth in particular ,experienced and involved in the challenges and developments led to negative consequences for young people resulted in a crisis created many problems become a concern of the Iraqi society .

Bringing the Iraqi youth are living a real crisis threatens serious consequences that has not made sincere efforts to rectify the matter ,and perhaps what we see from deviations and behavioral problems ,intellectual and religious extremism and terrorism , intellectual and serious manifestations of it .

The university of the most important societal institutions that affect and are affected by the social atmosphere surrounding it from making society on the one hand and on the other hand , is its tool-making in the technical and professional , political and intellectual leaders .

Therefore , the contribution of the university in the field of youth immunization against crime should be played by means of enabling them to perform a valid function and carry out its functions in a manner consistent preventive policy as a target decree through her role as a tool .

The researcher reached a set of conclusions , including ;

1- One that most Iraqi universities almost single side work educational institution limited to the cognitive side and absent from her mind the basic function that should be performed , namely , the educational function .

In light of the findings that emerged from the study , the researcher to develop a set of recommendations to the relevant of them , including ;

1- Add new approaches on the prevention of crime and delinquency explain how young people can insulate themselves against crime and find out effective ways to move away from vice and shafts deviation by taking advantage of international experiences in this field.